

الاجتماع المشترك لمجموعتي العمل الأولى والثالثة التابعتين للجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل

13 يونيو/حزيران 2008

معايير برنامج التعاون التقني الخاصة بتخصيص الموارد – اقتراح الإدارة

1- طلبت مجموعتا العمل الأولى والثالثة التابعتان للجنة المؤتمر المعنية بمتابعة التقييم الخارجي المستقل، في اجتماعهما المشترك في 16 مايو/أيار 2008، من الإدارة التوسع في إعداد المعايير والخيارات الخاصة بالمخصصات الإرشادية لموارد برنامج التعاون التقني على المستويين الإقليمي والقطري.

2- ويتبع النموذج المعروض في هذه الوثيقة توصية التقييم الخارجي المستقل بتخصيص مبالغ إرشادية على أساس الأقاليم وإرساء معايير شفافة لتخصيص الموارد للبلدان وفقاً لاحتياجاتها المحددة.

المبادئ

3- يستند النموذج المقترح إلى المبادئ التالية التي سبق أن حددتها الأجهزة الرئاسية وأكدها التقييم الخارجي المستقل:

- (1) الطابع العالمي لبرنامج التعاون التقني، مع الأخذ في الاعتبار أن البلدان المتقدمة والبلدان ذات الدخل المرتفع تستفيد من برنامج التعاون التقني على أساس إعادة تسديد المبالغ، مما يعني أن هناك حالياً 156 بلداً من البلدان الأعضاء مؤهلة لنيل مساعدات من برنامج التعاون التقني على شكل منحة؛
- (2) الحاجة إلى إيلاء عناية خاصة لبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض ولأقل البلدان نمواً وللبلدان النامية غير الساحلية وللدول النامية الجزرية الصغيرة وبلغ عددها الآن 115 بلداً؛
- (3) الحاجة إلى تخصيص مبلغ إجمالي إرشادي بنسبة 15 في المائة للمساعدات الطارئة؛
- (4) طبيعة برنامج التعاون التقني الموجهة نحو الطلب والتي تعني أن المخصصات إرشادية بشكل أساسي ويمكن إعادة برمجتها حسب الاحتياجات.

4- وبالإضافة إلى ذلك، اقترح التقييم الخارجي المستقل أنه يتعين أن تراعي معايير تخصيص موارد برنامج التعاون التقني بعض العوامل مثل العدد المطلق لمن يعانون من الجوع والفقر وعدد من يعتمدون على القطاع الزراعي. كذلك اعتبرت مجموعتا العمل في اجتماعهما المشترك يوم 16 مايو/أيار 2008 أنه "يجب أن تشمل المعايير على احتياجات البلدان وحالة الدخل فيها واتساع رقعة الفقر في المناطق الريفية فيها." وعلاوة على ذلك، توصي الإدارة بضرورة أن تقوم المعايير على بيانات قياسية تلقى قبولاً واسعاً وتصدر عن مؤسسات دولية معترف بها.

5- وأخيراً، ستستدعي الحاجة تخصيص مبلغ أدنى للمشاريع الإقليمية البيئية ولضمان المرونة اللازمة كما أشارت إليه استجابة الإدارة المبدئية.

النموذج المقترح للمخصصات الإقليمية

6- استناداً إلى المبادئ المذكورة أعلاه، يمكن اعتماد المعايير التالية في المخصصات الإقليمية:

(1) عدد البلدان المؤهلة للحصول على مساعدات من برنامج التعاون التقني على شكل منحة. يقتضي مبدأ العالمية أن يكون لجميع البلدان الأعضاء المؤهلة لنيل مساعدات على شكل منحة وبالبلغ عددها 156 أن تنال حصة من الموارد تسمح بتوفير مساعدة تقنية مجدية في ظل أي من أشكال تقديم المساعدة (مرفق برنامج التعاون التقني، مشروعات وطنية أو إقليمية أو شبه إقليمية). ولذا ينبغي أن تراعي المخصصات الإقليمية عدد البلدان المستفيدة من برنامج التعاون التقني على شكل منحة في كل إقليم من الأقاليم.

(2) عدد البلدان المصنفة في فئة البلدان التي تستدعي "عناية خاصة" والتي فيها شريحة من السكان لا تقل عن 5 ملايين نسمة ممن يعتمدون على الزراعة.

فضلاً عن عدد البلدان في كل إقليم التي تكون لديها احتياجات خاصة بسبب مستوى دخلها أو عزلتها الجغرافية والوضع الإنمائي الناشئ عن ذلك، من المقترح إيلاء المراعاة الواجبة للعدد المطلق للناس الذين يعتمدون على الزراعة في كسب عيشهم. وثمة 42 بلداً ينطبق عليه هذا المعيار.

(3) عدد البلدان التي تكون فيها نسبة ناقصي التغذية 15 في المائة على الأقل من العدد الإجمالي للسكان. سيولي هذا المعيار، بالتماشي مع توصيات التقييم الخارجي المستقل، أولوية إضافية في تخصيص الموارد لتلك الأقاليم التي تضم بلداناً يكون فيها وضع الأمن الغذائي عصبياً بصورة خاصة. وثمة 63 بلداً ينطبق عليه هذا المعيار.

(4) عدد البلدان التي يعاني فيها 10 ملايين نسمة على الأقل من نقص التغذية. يُقترح هذا المعيار بهدف الإقرار بحاجات الأقاليم التي تضم بلداناً فيها أعداد كبيرة من ناقصي التغذية. وثمة 13 بلداً ينطبق عليه هذا المعيار.

7- ولقد جرى توخي الدقة في اختيار هذه الحدود الدنيا لناقصي التغذية والسكان الذين يعتمدون على الزراعة وأُخضعت للاختبار لمعرفة انعكاساتها على المخصصات سعياً لضمان إنصافها وتقبلها. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه كلما كان الحد الأدنى أقل، كلما زادت الموارد المستهلكة وبقي قدر أقل منها للمعايير الأخرى.

8- ويبين الجدول 1 أدناه التوزيع بحسب المعايير للبلدان الأعضاء الخاضعة للمسؤولية التنفيذية لكل من المكاتب الإقليمية.

الجدول 1: التوزيع الإقليمي للبلدان الأعضاء بحسب المعايير

| المجموع | المكتب الإقليمي للشرق الأدنى | المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي | المكتب الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى | المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادي | المكتب الإقليمي لأفريقيا | المعايير |
|---------|------------------------------|---|--------------------------------------|--------------------------------------|--------------------------|---|
| 156 | 15 | 34 | 27 | 34 | 46 | البلدان المؤهلة على شكل منحة |
| 115 | 7 | 21 | 13 | 31 | 43 | البلدان التي تستدعي "عناية خاصة" |
| 42 | 3 | 1 | 1 | 12 | 25 | البلدان التي تستدعي "عناية خاصة" ويكون عدد السكان المعتمدين على الزراعة ≤ 5 ملايين |
| 63 | 1 | 8 | 3 | 16 | 35 | البلدان التي تكون فيها نسبة ناقصي التغذية ≤ 15 في المائة |
| 13 | 0 | 1 | 0 | 8 | 4 | البلدان التي يكون فيها عدد ناقصي التغذية ≤ 10 ملايين |

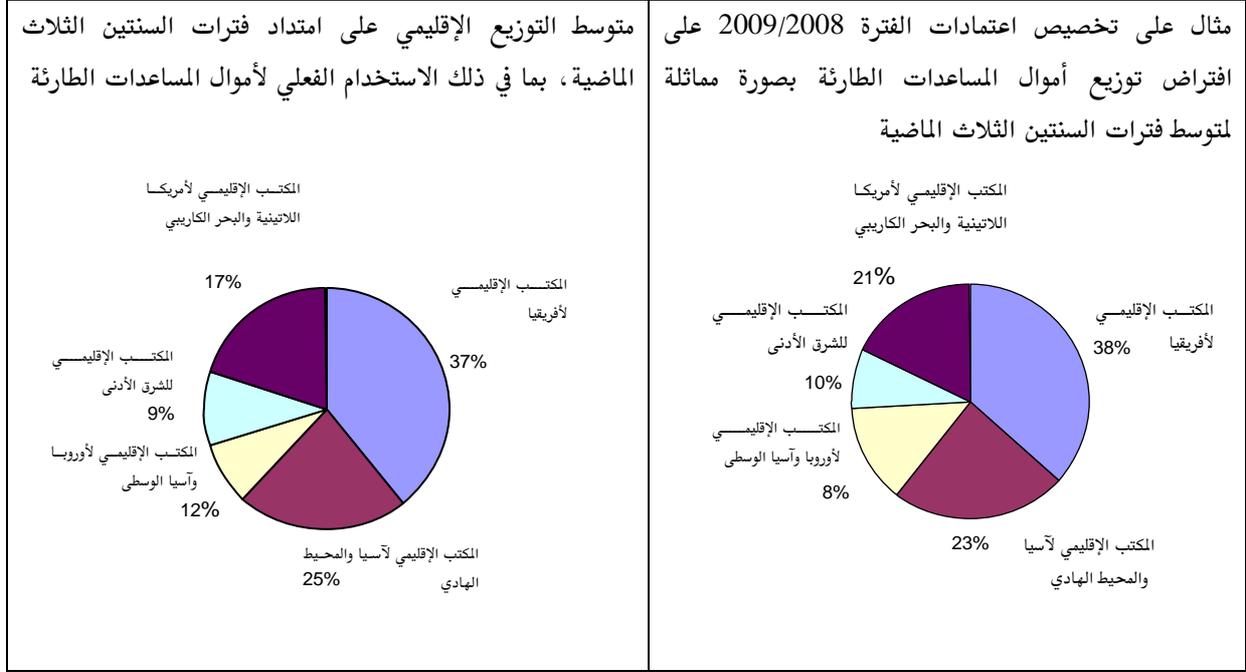
9- إذا ما جرى مثلاً تطبيق النموذج المذكور أعلاه على اعتمادات برنامج التعاون التقني للفترة 2009/2008 وقدرها 104 ملايين دولار أمريكي، وبعد وضع مبلغ 18 مليون دولار أمريكي جانباً للمساعدات الطارئة والمشاريع الإقليمية البينية، يكون التوزيع كما هو مبين في الجدول 2 أدناه:

الجدول 2: مثال على توزيع موارد برنامج التعاون التقني وفق معايير التخصيص (باستثناء الأموال الموضوعة جانباً لحالات الطوارئ وللمشاريع الإقليمية البينية) - بملايين الدولارات الأمريكية

| المجموع | المكتب الإقليمي للشرق الأدنى | المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي | المكتب الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى | المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادي | المكتب الإقليمي لأفريقيا | المعايير |
|---------|------------------------------|---|--------------------------------------|--------------------------------------|--------------------------|---|
| 62.4 | 6 | 13.6 | 10.8 | 13.6 | 18.4 | البلدان المؤهلة على شكل منحة |
| 8.4 | 0.6 | 0.2 | 0.2 | 2.4 | 5 | البلدان التي تستدعي "عناية خاصة" ويكون عدد السكان المعتمدين على الزراعة ≤ 5 ملايين |
| 12.6 | 0.2 | 1.6 | 0.6 | 3.2 | 7 | البلدان التي تكون فيها نسبة ناقصي التغذية ≤ 15 في المائة |
| 2.6 | 0 | 0.2 | 0 | 1.6 | 0.8 | البلدان التي يكون فيها عدد ناقصي التغذية ≤ 10 ملايين |
| 86 | 6.8 | 15.6 | 11.6 | 20.8 | 31.2 | المجموع |

10- وتبيّن الرسوم البيانية في الإطار 1 أدناه التوزيع الإقليمي نتيجة لذلك مقارنة مع متوسط التوزيع في فترة السنتين الماضية.

الإطار 1: النسبة المئوية لتخصيص الموارد على مستوى الأقاليم



11- عند مقارنة التخصيص المقترح على مستوى الأقاليم في المثال أعلاه مع متوسط التوزيع في فترات السنتين الثلاث الماضية، ينبغي الوضع في الحسبان أن قائمة البلدان الخاضعة لمسؤولية كل من المكاتب الإقليمية قد تغيرت مؤخراً، فأصبحت مثلاً بلدان آسيا الوسطى واقعة تحت مسؤولية المكتب الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى، في حين جرى نقل بعض البلدان من المكتب الإقليمي للشرق الأدنى إلى المكتب الإقليمي لأفريقيا.

إدارة المخصصات الإقليمية

12- سيجري تخصيص مزيد من المخصصات الإقليمية على النحو التالي:

13- توضع حصة من المخصصات الإقليمية جانباً للموافقة على المشاريع الإقليمية التي تكون فرص الاستفادة منها متكافئة لجميع البلدان المؤهلة في الإقليم. وعلى النحو نفسه، توضع حصة من المخصصات الإقليمية جانباً لاستخدامها من قبل كل من المكاتب الإقليمية الفرعية للموافقة على المشاريع على المستوى الإقليمي الفرعي، والتي تكون فرص الاستفادة منها متكافئة لجميع البلدان المؤهلة في الأقاليم الفرعية.

14- ويخصص رصيد المخصصات الإقليمية بشكل إرشادي إلى بلدان الإقليم طبقاً لنفس المعايير المبينة أعلاه.

15- غير أنّ هذه المخصصات الإقليمية والإقليمية الفرعية والقطرية إرشادية فقط ولن تُعتبر من المستحقات. وسيكون المنسقون على المستوى الإقليمي الفرعي والممثلون الإقليميون والمقر الرئيسي، في الملاذ الأخير، الجهة المسؤولة عن إعادة برمجة أي من المخصصات التي لم يتمّ الالتزام بها بالكامل لبلدان أو أقاليم أو أقاليم فرعية أخرى تبعاً للاحتياجات.